● النوع الثَّامِنُ وَالثَّلاثُونَ :

المَرَاسِيلُ الخَفِيُّ إِرسَالُهَا

هُوَ فَنٌّ مُهِمٌّ عظِيمُ الفائدةِ ، يُدْرَك بالاتِّسَاعِ فِي الرِّوَايةِ ، وجَمْعِ الطُّرُقِ ، مَعَ المعرفَةِ التَّامَّةِ ، وللخَطِيبِ فيهِ كِتَابٌ .

(**النوع الثامن والثلاثون : المراسيلُ الخفي إرسالُها**) أي : انقطاعُها :

(**هو فنٌّ مهمٌّ عظيمُ الفائدةِ ، يُدْرَكُ بالاتساع في الروايةِ ، وجمع الطرقِ**) للأحاديثِ ، (**مع المعرِفَةِ التامَّةِ** .

وللخطيب فيه كتابٌ) سَمَّاه : « التفصيلُ لمبهم المَراسيل » .

وأصلُ الإرسالِ :

ظاهرٌ : كرواية الرجلِ عمَّن لم يُعاصِرْه ، كروايةِ القاسمِ بنِ محمدٍ عن ابنِ مسعودٍ ، ومالكٍ عنِ ابنِ المسيبِ .

وخَفيٌّ : وهو المذكورُ هُنا .

❋ ❋ ❋

وهُوَ ما عُرِفَ إِرْسَالُهُ ، لِعَدَمِ اللِّقَاء أوِ السَّمَاعِ ، وَمِنْهُ ما يُحْكَمُ بِإِرْسَالِهِ ؛ لِمَجيئه مِن وجهٍ آخَرَ بِزِيَادةِ شخصٍ .

(**وهو ما عُرِفَ إرسالُه لعدم اللقاءِ**) لمن رَوىٰ عَنه مَعَ المُعاصَرَةِ ، (**أو**) لعدمِ (**السَّمَاعِ**) مع ثبوتِ اللقاءِ ، أو لعدمِ سماعِ ذلك الخبرِ بعينهِ مع سماعِ غيرهِ .

ويُعرَفُ ما ذُكِرَ، إما بنصٍّ بعضِ الأئمةِ عليه، أو بوجهٍ صحيحٍ، كإخبارِه عن نَفسِهِ بذلك في بعضِ طُرقِ الحديث، ونحوِ ذلك.

كحديثٍ رواه ابنُ مَاجَه من روايةِ عُمرَ بنِ عبدِ العزيزِ، عن عُقبةَ بنِ عامرٍ، مرفوعًا: «**رَحِمَ اللَّهُ حَارِسَ الحَرَسِ**»(١).

فإنَّ عُمرَ لم يلقَ عُقبةَ، كما قالَ المِزِّيُّ في «الأطرافِ»(٢).

وكأحاديثِ أبي عُبيدةَ، عن أَبيه عبدِ اللَّه بنِ مسعودٍ؛ فقد روىٰ الترمذيُّ أن عَمرو بنَ مُرَّة قال لأبي عُبيدةَ: هل تَذكُرُ مِن عبدِ اللَّه شيئًا؟ قال: لا.

(**ومنه ما يحكمُ بإرسالهِ لمجيئه من وجهٍ آخرَ بزيادةِ شخصٍ**) بينهما، كحديثٍ رواه عبدُ الرزَّاق، عن سُفْيانَ الثوريِّ، عن أبي إسحاقَ، عن زيدِ ابن يُثيع، عن حُذيفةَ مَرفوعًا: «**إنْ وَلَّيتموها أبَا بَكرٍ [فزَاهدٌ في الدُّنْيا راغِبٌ في الآخِرَةِ، وفي جِسْمه ضَعْفٌ، وإنْ ولَّيْتُموها عُمَرَ] فَقويٌّ أَمِينٌ**»(٣).

فهو منقطعٌ في موضعين؛ لأنه رُوِي عَن عبدِ الرزَّاق قالَ: حدَّثني النعمانُ بن أبي شيبة، عن الثوريِّ. ورويَ أيضًا: عن الثوريِّ، عن شريكٍ، عن أبي إسحاقَ.

* * *

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٧٦٩). (٢) «تحفة الأشراف» (٣١٤/٧).

(٣) هكذا اللفظ الصحيح عند: الحاكم في «المستدرك» (١٤٢/١)، وابن عدي في «الكامل» (١٩٥٠/٥)، والخطيب في «التاريخ» (٣٠٢/٣)، والذي بين المعقوفين سقط من «ص»، و«م».

وَهَذَا القِسْمُ مَعَ النَّوعِ السَّابقِ يُعْتَرَضُ بِكُلٍّ منهُمَا عَلَىٰ الآخَرِ، وقَدْ يُجَابُ بِنَحْو مَا تَقَدَّمَ.

(**وهذا القسمُ مع النوعِ السَّابِقِ**) وهو المزيدُ في مُتَّصل الأسانيدِ (**يعترضُ بكلٍّ منهما علىٰ الآخرِ**) لأنَّه رُبما كان الحُكم للزائدِ، ورُبما للناقصِ، والزائدُ وهمٌ، وهو يَشتبه **علىٰ** كثيرٍ من أهلِ الحديثِ، ولا يُدركه إلا النقادُ، (**وقد يجاب بنحوِ ما تقدَّم**[1]).

* * *

---

(١) قال الإمام العلائي في «جامع التحصيل» (ص: ١٤٨)، بعد أن ذكر أن هذين النوعين يعترض بكل منهما عن الآخر، قال: «وحاصل الأمر؛ أن ذلك علىٰ أقسام:

أحدها: ما يترجح فيه الحكم بكونه مزيدًا فيه، وأن الحديث متصل بدون ذلك الزائد.

وثانيها: ما ترجح فيه الحكم عليه بالإرسال إذا روي بدون الراوي المزيد.

وثالثها: ما يظهر فيه كونه بالوجهين، أي: أنه سمعه من شيخه الأدنىٰ وشيخ شيخه أيضًا، وكيفما رواه كان متصلًا.

ورابعها: ما يتوقف فيه؛ لكونه محتملًا لكل واحدٍ من الأمرين».

ثم أخذ يمثل لكل قسم، فراجعه؛ فإنه في غاية الأهمية.